العلاقة بين المنطق والفقة عند مفكرى الإسلام

(قراءة فى الفكر الأشعرى)

تأليف

د. محمود محمد على محمد

كلية الآداب - جامعة أسيوط

الطبعة الأولى

٢٠٠٠م

عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

© EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارون

د . أحمـــــــد إبراهيم الهـــــــــوارى

د . شـــــوقى عبد القوى حبـــــــيب

د . عـــلـــى الســـــيـــــد عـــلـــى

د . قـاســـــــم عـبده قـاســـــــم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف : محمد أبوطالب

الناشـر : عين للدراســـات والبحـــوث الإنسانيـــة والاجتماعيـــة

– ٥ شـــارع ترعة المريوطية – الهـــرم – ج.م.ع – تليفون – فاكس ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خـــالد بـن الـولـيـد بـالـهـرم – رمـــز بـريـدى ١٢٥٦٧

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St ., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P. C 12567

بسم الله الرحمن الرحيم

«أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا . وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا» (صدق الله العظيم)

سورة النساء : الآية (٨٢-٨٣)

* * *

شكر وتقدير

إذا كان من بديهيات الخلق العلمى أن ينسب الأمر إلى ذويه وأهله ، فإننى أتقدم بخالص شكرى وعظيم تقديرى إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور عاطف العراقى والأستاذ الدكتور محمد حسينى أبو سعدة جزاهما الله عنى كل خير .

* * *

الإهداء

إلى والدتى أطال الله عمرها ومتعها بالصحة والعافية .

فهرس الموضوعات

صفحة

شكر وتقدير ٣

الاهداء ٣

مقدمة البحث ٩

الفصل الأول ١٥

البواكير الأولى للمنطق والفقه عند مفكرى الإسلام وبخاصة الشافعى وابن حزم ١٥

أولا : إشكالية المنطق والفقه عند الشافعى ١٥

ثانيا : تطور المنهج الأصولى بعد الشافعى ٢٨

ثالثا : موقف ابن حزم من المنطق الأرسطى ٣٢

تعقيب ٣٩

الفصل الثانى ٤٧

نشأة المنطق والفقه عند الأشاعرة ٤٧

تمهيد ٤٧

أولا : مدخل لدراسة منطقة الأشاعرة ٤٨

ثانيا : الصلة بين المنطق والدراسات الكلامية عند الأشاعرة. ٤٩

ثالثا : الطرق التى عالج بها الأشاعرة موضوعات المنطق اليونانى ٦٢

رابعا : نشأة الفقه عند الأشاعرة ٦٩

خامسا : مكانة المنهج الأولى عند الأشاعرة ٧٩

سادسا : مظاهر اهتمام الأشاعرة بالمنطق والفقه ٨٨

تعقيب ٩٥

الفصل الثالث ١٠٩

المنطق وعلاقته بالفقه عند كبار الأشاعرة ١٠٩
تمهيد ١٠٩
أولا: طبيعة العلاقة بين المنطق والفقه عند الجوينى ١١٠
ثانيا: موقف الغزالى من قضية العلاقة بين المنطق والفقه ومدى تأثره بآراء الجوينى.. ١٢١
ثالثا : موقف الفقهاء من توجه الغزالى نحو المزج بين المنطق والفقه ١٤١
رابعا : مشروعية العلاقة بين المنطق والفقه وأبعادها عند الإمام فخر الدين الرازى... ١٤٩
خامسا : موقف سيف الدين الآمدى من قضية العلاقة بين
المنطق والفقه ومدى تأثره بآراء السابقين ١٤٩
تعقيب ١٥٩
الفصل الرابع ١٧١
موقف الأشاعرة من تصنيفات المناطقة وتصنيفات الفقهاء ١٧١
تمهيد ١٧١
أولا : مبحث التصورات فى المنطق وأصول الفقه ١٧٤
١- مبحث التصورات فى المنطق ١٧٤
٢- مبحث التصورات فى أصول الفقه ١٨٥
ثانيا : مبحث التصديقات فى المنطق وأصول الفقه ١٩٧
١- مبحث التصديقات فى المنطق ١٩٧
٢- مبحث التصديقات فى أصول الفقه ٢٠٠
ثالثا : أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنطق وأصول الفقه فى مجال التصنيف ٢٠٠
تعقيب ٢١٤
الفصل الخامس ٢٢٧
المنهج الاستنباطى والاستقرائى فى المنطق ومحاولة تطويعه فى الفقه عند الأشاعرة.. ٢٢٧

تمهيد ٢٢٧
أولا : المنهج الاستنباطى فى المنطق عند الأشاعرة ٢٣٠
ثانيا : ملامح المنهج الاستنباطى فى الفقه عند الأشاعرة ٢٣٨
ثالثا : المنهج الاستقرائى فى المنطق عند الأشاعرة ٢٤٢
رابعا : الكيفية التى طوع بها الأشاعرة المنهة الاستقرائى فى مجال الفقه ٢٤٩
خامسا: المصادر التى استمد منها الأشاعرة المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى .. ٢٦١
تعقيب ٢٦٨
الفصل السادس ٢٧٩
المنطق والفقه بين الأشاعرة وبعض فلاسفة المسلمين ٢٧٩
تمهيد ٢٧٩
أولا : مدى تأثر الأشاعرة بمنطق فلاسفة الإسلام ٢٨٠
ثانيا : مدى التأثير والتأثر فى المنهج الفقهى بين الأشاعرة وابن رشد ٢٨٩
ثالثا : وجوه الاتفاق والاختلاف بين موقف الأشاعرة وموقف فلاسفة
الإسلام من قضية العلاقة بين المنطق والفقه ٢٩٥
تعقيب ٣٠١
الخاتمة ٣٠٩
فهرس المصادر والمراجع ٣١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يحتل المنطق الأرسطى مكانة بارزة فى تاريخ الفكر الإنسانى عامة والفكر العربى الإسلامى خاصة ؛ إذ يعد من أوائل العلوم الفلسفية اليونانية التى ترجمت إلى اللغة العربية، والذى حظى بقبول ورضى لدى كثير من الفلاسفة والفرق الكلامية الإسلامية، وبخاصة الأشاعرة ؛ فقد تناولوه بالبحث والدراسة واستخدموه كمنهج للتفكير فى بعض المشكلات والمسائل الدينية، ولقد واكب ظهور الإمام أبى الحسن الأشعرى (ت : ٣٢٤هـ) على مسرح الدراسات الكلامية تطور هائل فى المنهج الذى كانت تستخدمه المعتزلة ، وهو المنهج الذى اعتمد فى جانب كبير منه على العقل ؛ من حيث إنهم استخدموا بعض الأقيسة والإلزامات وعمدوا كثيراً إلى ضرب الأمثال واستخلاص الأحكام من المعانى المتضمنة فى النصوص .

غير أن الإمام الأشعرى ؛ قد جعل هذا المنهج أكثر إحكامًا ودقة بمحاولته الإفادة مما ورد فى أورجانون أرسطو ؛ وخاصة التحليلات الأولى والطوبيقا والسوفسطيقا ، وتطبيقه على الكثير من المشكلات الكلامية .

ويشهد كتاب « الإبانة عن أصول الديانة» بمقدار تأثر الإمام الأشعرى بالمنطق الأرسطى ؛ فقد أصبح القياس الأرسطى لديه هو الشكل المقبول للتفكير ومعالجة المسائل المطروحة فى الفكر الدينى والكلامى؛ كما أن جزءاً من القواعد المنطقية المختلفة التى تضمنها كتاب «الطوبيقا» قد طبق على بعض المشكلات الكلامية .

ولقد ساير الإمام أبو المعالى الجوينى (ت ٤٧٨) والإمام أبو حامد الغزالى (ت ٥٠٥هـ) أستاذهما الإمام الأشعرى حينما استثنى المنطق من خصومته ؛ لأن قوانينه فيما يقول هى قوانين العقل التى اتفق عليها جميع بنى البشر .

وباختصار ، فإن جمهور الأشاعرة جعلوا المنطق جزءاً من الكلام، وأطلقوا على هذا الجانب فى كتاباتهم المتعلقة بالمنطق اسم «كتاب النظر» تارة و«كتاب الجدل» أو «مدارك العقول» تارة أخرى .

وقد فضل بعض الأشاعرة أن تبدأ بحوثهم الكلامية بعرض المسائل المنطقية والمنهجية ، والحديث عن طرائق العلم وأنواع الاستدلال قبل الخوض في المسائل الكلامية؛ نجد ذلك عند متقدمى الأشاعرة ، مثل أبى الحسن الأشعرى (ت : ٣٢٤هـ) وأبى بكر الباقلانى (ت ٤٠٣هـ) ثم الجوينى (ت : ٤٧٨هـ) ومن بعده الغزالى (ت : ٥٠٥هـ) ، كما نجد هذا الاتجاه أكثر بروزاً عند متأخرى الأشاعرة أمثال فخر الدين الرازى (ت : ٦٠٦هـ) ومن بعده سيف الدين الآمدى (ت : ٦٣١هـ) والبيضاوى (ت : ٦٨٥هـ) وعضد الدين الإيجى (ت : ٧٥٦هـ) .

ومثل هذا يمكن أن يقال أيضا عن الفقه وأصوله ؛ فقد استقبل فقهاء الأشاعرة منطق أرسطو استقبالاً حسنًا ؛ كما أفادوا فى تفسيرهم للنصوص الفقهية من الأفكار المنطقية الأرسطية المتعلقة بالجنس والنوع ، والعام والخاص ، والكلى والجزئى ، والمقدمات والنتائج ، واستخدموا من غير حرج الأقيسة التى عالجها أرسطو فى التحليلات الأولى بعد مزجها بالمنطق الرواقى .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم متكلمى الأشاعرة ؛ كانت لهم اهتمامات فقهية لاتقل اعتباراً عن اهتماماتهم الكلامية ؛ بل إن لكثير منهم بحوثًا ومؤلفات فى الفقه وأصوله ، وهو ما يهيئ لأذهاننا أو يفرض عليها تقبل إمكانية وجود تأثير وتأثر متبادلين بين إعمالهم المنطق فى البحوث الفقهية مثلما أعملوه فى بحوثهم الكلامية .

ويُعد «الجوينى» من أوائل الأشاعرة الذين أدخلوا فى علم أصول الفقه بعض القواعد والأسس التى تضمنها الأرجانون الأرسطى، والتى تتعلق بالأقيسة أو الحجج أو المقدمات العامة التى عرضها أرسطو فى كتاباته المنطقية .

ويشهد على ذلك كتابه «البرهان» فى علم أصول الفقه ؛ فقد حاول فيه الجوينى استعمال المصطلحات المنطقية فى الاستدلالات الفقهية ، كما يتضح ذلك فى معالجته لمباحث الألفاظ والمعانى والعلل والقياس .. إلخ .

ومن جهة أخرى ؛ فإن الغزالى يعتبر هو المدعم الحقيقى للمنطق والفقه ، لا لما وضعه من كتب منطقية سهلة العبارة ؛ بل لتلك المقدمة المنطقية التى كتبها فى أول كتابه «المستصفى» من علم الأصول ؛ والتى ذكر فيها بأن «من لايحيط بالمنطق فلا ثقة بعلومه أصلاً».

وكأنما قد وجه الغزالى حملته الإقناعية بالمنطق إلى الفقه ؛ خاصة فى سبيل مزجه بالمنطق ، وجعل استنباطاته واستخراجاته تسير عليه . فهو إلى جانب إصدار فتواه السالفة فى مقدمة

«المستصفى» وهو كتاب فى أصول الفقه مما يوحى بأن محتوى الفتوى كان متوجها أساسًا إلى الناظرين فى الفقه؛ نجده فى حديثه عن جدوى المنطق كمنهج للبحث فى العلوم يقول عنه : «يشمل جدواه جميع العلوم العقلية منها والفقهية ؛ فإنا سنعرفك أن النظر فى الفقهيات لايباين النظر فى العقليات فى ترتيبه وشروطه وعياره ؛ بل فى مآخذ المقدمات فقط» [١].

ولم يقف هذا الحث على استعمال المنطق فى الفقه عند المستوى النظرى فقط، بل إن الغزالى انتهى من ذلك إلى مرحلة التطبيق العملى فألف كتبًا يبين فيها كيفية استعمال الطرائق المنطقية فى البحوث والمناظرات الفقهية .

ونرجح أهمية الغزالى فى هذا الميدان إلى المجهود الكبير الذى بذله فى سبيل إنجاز ما بدأه ابن حزم الأندلسى (ت ٤٥٦هـ) واستاذه الجوينى . كما أن هذه الأهمية تعود إلى أصالة الغزالى وقدرته على المساهمة فى تطوير بعض المبادئ المنطقية من أجل تطبيقها على بعض المسائل الفقهية .

ولقد بدأ الغزالى محاولته هذه فى كتابيه «مقاصد الفلاسفة» و«القسطاس المستقيم» ، ثم عاد لكى يفصّل ما أجمله فى هذين الكتابين فى «محك النظر» و«معيار العلم» . أما فى كتابه «المستصفى» من علم الأصول ، فإن نظرية القياس الأرسطية والرواقية أصبحت تمثل عنده المدخل الطبيعى لهذا العلم، الأمر الذى أدى بالأصوليين اللاحقين عليه إلى السير فى الطريق الذى رسمه الغزالى من حيث تكريس مقدماتهم لعرض مختصر للمنطق الأرسطى ليكون بمثابة الأداة، أو المنهج الذى سيسير الأصولى عليه فى عرضه ومعالجته للمشكلات الفقهية .

والدليل على ذلك أن المتأمل لأعمال الأشاعرة الذين جاءوا بعد الغزالى من أمثال «فخر الدين الرازى» فى كتابه «المحصول» فى علم أصول الفقه، وسيف الدين الآمدى فى كتابه «الإحكام فى أصول الأحكام» ، والبيضاوى فى كتابه «المنهاج » فى علم أصول الفقه، يستطيع أن يستخلص الموضوعات التى يتضمنها المنهج الأصولى فيما يلى :

١- الغزالى (حجة الإسلام أبو حامد بن محمد ت : ٥٠٥هـ) ، معيار العلم فى المنطق ، مكتبة الجندى، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٣-١٤ .

١- مقدمة عامة تتعلق بالفقه وعلاقته بالمنطق .

٢- نظرية فى قياس الشبه ، وهذا الموضوع من موضوعات المنهج عند بعض الأصوليين الأشعريين هو من أكثرها ثراء وتنوعا .

٣- تطبيق لمختلف أشكال القياس الأرسطى . ولبعض الأقيسة الرواقية على مختلف أشكال الاستدلالات فى الفقه الإسلامى.

٤- بعض الآثار التى تدل على إفادة الأشاعرة من المنهج الاستقرائى التجريبى الذى تطور فى العلوم التجريبية الإسلامية كعلم الكيمياء والطب والبصريات .

٥- نظرية فى تفسير النصوص الفقهية تعتمد على الأصول أو المصادر الأساسية للأحكام الفقهية (القرآن والسنة) ، ومعتمدة أيضا على الأصول الأخرى ذات الطابع العقلى كالإجماع والقياس .

وقد أخذنا هذا المجال «العلاقة بين المنطق والفقه عند مفكرى الإسلام (قراءة فى الفكر الأشعرى) » موضوعًا لبحثنا هذا لعدة أسباب :

أولا : سد الفراغ القائم فى الدراسات المنطقية والفقهية عند مفكرى الإسلام والمتعلقة أصلاً بالمدرسة الأشعرية .

ثانيا : الكشف عن مدى تأثر الأشاعرة بالمناطقة المسلمين الذين سبقوهم وبخاصة ابن سينا الفيلسوف .

ثالثا : محاولة الوقوف على ما هناك من صلات بين المنطق والفقه تبدو واضحة عندما ندرك الجامع بينهما وهو العقل بكل ما لديه من فاعليات منطقية كالأقيسة والاستدلالات التى تعد من الأسس المهمة للأحكام الفقهية وأصولها عند الأشاعرة .

رابعا : محاولة إثبات أن هذه العلاقة البناءة بين المنطق والفقه عند الأشاعرة تبدو بالنسبة لنا كدعامة أساسية فى تطور منطقنا العربى الإسلامى .

ومن ثم يأتى هذا البحث من جانبنا كمحاولة جادة لمعالجة موضوع «العلاقة بين المنطق والفقه عند الأشاعرة» معالجة شاملة نحاول من خلالها الكشف عن أبعاد وجوانب هذه المشكلة تلك التى لانظن أنها قد طرحت للبحث حتى اليوم.

ومن الدوافع المهمة التى شجعتنى على الاهتمام بهذا البحث : أن المكتبة العربية الفلسفية تكاد تخلو تمامًا من بحث يتناول هذا الموضوع رغم أهميته: من حيث إنه يكشف عن طبيعة

العلاقة بين المنطق والفقه عند كبار مفكرى الإسلام من الأشاعرة ومدى إسهاماتهم فى ترسيخ هذه العلاقة ودعمها بآرائهم وأفكارهم . ومن ثم إثراء البحث المنطقى والبحث الفقهى فى الفكر الإسلامى على حد سواء، كما أننا نهدف من وراء هذا البحث إلى إثبات أن المنطق إذا كان قد اعتبر عند اليونان وفلاسفة الإسلام مدخلاً ضروريًا لدراسة الفلسفة فإنه كان عند فقهاء ومتكلمى الأشاعرة ركيزة مهمة من الركائز التى تعتمد عليها بحوثهم الدينية والكلامية . وإذا كان بعض الدارسين ، قد تناول بحوثًا ودراسات تختص بعلاقة المنطق بالرياضيات وعلاقة المنطق باللغة وعلاقة المنطق بالتصوف وهلم جرا، فإن بحثنا هذا يحاول بيان الصلة القوية بين المنطق والفقه على وجه الخصوص .

كما نرى أن هذا البحث الذى أخذنا فى معالجته يشتمل على ستة فصول : أما الفصل الأول، فقد خصصته لإلقاء الضوء على البواكير الأولى للربط بين المنطق والفقه عند مفكرى الإسلام وبخاصة الإمام الشافعى والإمام ابن حزم ، وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عناصر، إحداها نتناول فيه إشكالية المنطق والفقه عند الشافعى ، والثانى نعرض فيه تطور المنهج الأصولى بعد الشافعى ، والثالث نعرض فيه موقف ابن حزم من المنطق الأرسطى ، وذلك لنبين من خلاله الكيفية التى طوع بها ابن حزم المنطق للفقه، وكيف سبق الأشاعرة فى هذا وبخاصة الغزالى .

وأما الفصل الثانى؛ فيختص بنشأة المنطق والفقه عند الأشاعرة ، وقد اشتمل هذا الفصل على عدة عناصر: إحداها أعرض فيه للصلة بين المنطق والدراسات الكلامية عند الأشاعرة ، وثانيها أبين فيه الطرق التى عالج بها الأشاعرة موضوعات المنطق اليونانى، وثالثها أوضح فيه نشأة الفقه عند الأشاعرة ، ورابعهما أعرض فيه لمكانة المنهج الأصولى عند الأشاعرة ، وخامسها أعرض فيه لمظاهر اهتمام الأشاعرة بالمنطق والفقه .

أما الفصل الثالث : فقد خصص لدراسة المنطق وعلاقته بالفقه عند كبار الأشاعرة ، وقد تضمن هذا الفصل عدة عناصر ؛ أولها : أعرض فيه لطبيعة العلاقة بين المنطق والفقه عند الجوينى، وثانيها أعرض فيه موقف الغزالى من العلاقة بين المنطق والفقه ومدى تأثره بآراء ابن حزم والجوينى ، وثالثها أعرض فيه لموقف الفقهاء من توجه الغزالى نحو المزج بين المنطق والفقه ورابعها نعرض فيه مشروعية العلاقة بين المنطق والفقه وأبعادها عند الإمام فخر الدين الرازى، وخامسها أعرض فيه موقف سيف الدين الآمدى من قضية العلاقة بين المنطق والفقه، ومدى تأثره بآراء السابقين عليه وبخاصة الغزالى والرازى.

أما الفصل الرابع : فقد خصصته لبيان موقف الأشاعرة من تصنيفات المناطقة وتصنيفات الفقهاء . ثم مدى أوجه الشبه والاختلاف بين تصنيفات المناطقة وتصنيفات الفقهاء.

وأما الفصل الخامس : فقد خصصته لبيان المنهجين الاستنباطى والاستقرائى فى المنطق ومحاولة تطويعهما فى الفقه عند الأشاعرة ؛ ثم المصادر التى استمد منها الأشاعرة هذين المنهجين فى المنطق والفقه .

وأما الفصل السادس : فقد خصصته لبيان صلة المنطق بالفقه عند الأشاعرة وبعض فلاسفة المسلمين ؛ وقد تضمن هذا الفصل عدة عناصر، إحداها مدى تأثر الأشاعرة بمنطق فلاسفة المسلمين وبخاصة ابن سينا ، وثانيها مدى التأثير والتأثر فى المنهج الفقهى بين الأشاعرة وابن رشد ، وثالثها وجوه الاتفاق والاختلاف بين موقف الأشاعرة وموقف فلاسفة الإسلام من قضية العلاقة بين المنطق والفقه .

وأما خاتمة البحث ، فأعرض فيها لأهم النتائج التى أمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث ، ومدى ما حققه البحث من الأهداف التى يرجى تحقيقها من ورائه .

وأخيراً أود أن أشير وأنا فى معرض بيانى لمنهج معالجتى لهذا البحث إلى أننى قد اعتمدت على المنهج التحليلى المقارن الذى يعتمد على تحليل النصوص تحليلا دقيقا واستنباط واستخلاص كل ما تشمله من آراء وأفكار ؛ مع المقارنة بين آراء المتقدمين والمتأخرين من كبار الأشاعرة ليتضح لنا تباعًا مدى ما طرأ على العلاقة بين المنطق والفقه عندهم من تطوير وازدهار ؛ وقد اضطررت فى أحيان أخرى إلى اللجوء إلى استخدام المنهج التاريخى بالقدر الذى يفى بضرورات البحث.

ولا أزعم أننى قد بلغت الغاية فى هذا البحث أو أن جميع جوانب الحقيقة فى موضوعه هذا تكشفت لى ؛ وهذا يعد شيئا طبيعيا بالنسبة لدارس يكتب فى موضوع غير مطروق ويسير فى طريق بالغ الصعوبة والغموض .

ومن ثم أتمنى أن يكون هذا البحث قد حقق ما كان يهدف إلى تحقيقه حتى يكون ثمرة من ثمار الفكر المفيد فى الدراسات المنطقية والفقهية التى تهتم بإبراز مدى خصوبة تراثنا العربى الإسلامى فى هذا المجال .

الفصل الأول

البواكير الأولى للمنطق والفقه عند مفكرى الإسلام وبخاصة الشافعى وابن حزم

أولا : إشكالية المنطق والفقه عند الشافعى .

ثانيا : تطور المنهج الأصولى بعد الشافعى .

ثالثا : موقف ابن حزم من المنطق الأرسطى.

*** تعقيب .**

أولا : إشكالية المنطق والفقه عند الشافعى

١- يرى بعض الباحثين ، أن مكانة أصول الفقه من الفقه، هى المكانة نفسها التى يشغلها المنطق بالنسبة للفلسفة ، وهذا يبدو واضحا تماما ، إذا ما بحثنا فى المنطق وأصول الفقه نفسيهما ؛ لنعرف صلة كل منهما بقرينه ؛ علاوة على أن التعاريف الكثيرة التى وضعها المناطقة والأصوليون تبين ذلك وتوضحه .

فالمنطق كما عرفه أرسطو هو « آلة العلم، وموضوعه الحقيقى هو العلم نفسه أو صورة العلم» (١)؛ ويعنى بذلك أنه آلة أو أورجانون يفيد فى تحصيل العلوم الأخرى أو مقدمة ضرورية لاغنى عنها للدارس والباحث ؛ لأنه يختص بدراسة الاستدلال المستخدم فى جميع العلوم ؛ ولأنه يوصل إلى البرهان ، وهو غاية العلم.

وقد أخذ بهذا التعريف الأرسطى معظم الفلاسفة والمناطقة المسلمين، والأصوليين كذلك. فعلى سبيل المثال ؛ نجد الفيلسوف «أبو نصر الفارابى» (ت : ٣٣٨هـ - ٩٥٠م) ؛ يعرف المنطق بأنه «صناعة تعطى بالجملة القوانين التى من شأنها أن تقوّم العقل ، وتسدد الإنسان نحو الصواب ونحو الحق فى كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات » (٢).

وبذلك يكون المنطق فى نظره ، هو أداة ، أو فن ، أو صناعة يجب إتقانها حتى لايقع فى الخطأ فى المعقولات ، وهو بذلك مجرد مدخل للعلوم العقلية .

أما الفيلسوف «ابن سينا» (ت ٤٢٨هـ- ١٠٣٧م) ، فيعرف المنطق بقوله « : إنه الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً والقياس الصحيح الذى يسمى بالحقيقة برهانًا »[٣].

وأما الإمام «أبو حامد الغزالى» (ت : ٥٠٥هـ- ١١١١م) ؛ فيعرف المنطق بأنه : «القانون الذى يميز صحيح الحد والقياس عن غيره ، فيتميز العلم اليقينى ، عما ليس يقينًا ، وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها»[٤].

ويقول عنه صاحب «البصائر النصيرية» بأنه : «قانون صناعى عاصم للذهن عن الذلل، مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد ؛ بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته . وإنما يحتاج إلى تمييز الصواب عن الخطأ فى العقائد للتوصل إلى السعادة الأبدية» [٥]، بمعنى أن المنطق قانون يعصم الإنسان من الزلل ؛ فهو أساس معرفة الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، والخير من الشر، والحجة من الشبهة والشك من اليقين فإذا استطاع الإنسان معرفة ذلك بالمنطق توصل إلى السعادة الأبدية التى تدعو إليها العقائد السماوية على مر العصور .

ويروى التهانوى عن ابن سينا أنه أطلق على المنطق اسم «خادم العلوم» إذ ليس مقصوداً بنفسه، بل هو وسيلة إلى العلوم ، فهو كخادم لها؛ كما يروى أيضا عن الفارابى أنه أطلق عليه اسم رئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها ؛ فيكون رئيسا حاكما لها. إلا أن «التهانوى» ، حين يقدم تعريفا للمنطق ، فإنه يقدمه على أنه علم من العلوم ، فيقول إن المنطق «... علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها ؛ بحيث لايعرف الغلط فى الفكر» ؛ فى حين أننا نلاحظ أن «التهانوى» حين يتحدث عن الغرض من المنطق يعده مدخلاً للعلوم النظرية والعملية ؛ فيقول : «اعلم أن الغرض من المنطق التمييز بين الصدق والكذب فى الأقوال ، والخير والشر فى الأفعال ، والحق والباطل فى الاعتقادات ومنفعته القدرة على تحصيل العلوم النظرية والعملية»[٦] .

ومن هنا يتضح لنا أن المناطقة المسلمين ؛ قد مالوا إلى جعل المنطق آلة للتفكير السليم ، وعاملاً فارقًا بين الحق والباطل ، والصواب والخطأ فى الأفكار والأنظار والمعتقدات ، ومدخلاً ضروريًا للفيلسوف بوجه خاص .

هذا فيما يخص المنطق وصلته بالفلسفة . أما فيما يتعلق بأصول الفقه فالأمر الذى لاشك فيه أن الفقه سابق فى نشأته على علم أصول الفقه؛ فالفقه نشأ بالاستنباط والفتيا والاجتهاد.

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يجتهد ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يجتهدون أيضا ، وذلك فى حال حضوره عليه السلام ، وفى حال غيابه أيضا . فعلى سبيل المثال اختبر رسول الله صلى الله عليه وسلم «معاذ بن جبل» ، حين بعثه إلى اليمن واليًا ، فقال له: «... بم تحكم ، قال بكتاب الله : قال فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد؟ قال اجتهد برأيى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسوله»[٧].

وبلغ الاجتهاد ذروته فى عهد الخلفاء الأربعة الراشدين ؛ حيث ظهرت للمسلمين حوادث وأقضية لم يوجد من النصوص ما يتضمن حكمها صراحة ومباشرة فألحقوا الشبيه بالشبيه والمثيل بالمثيل، وساووا بينهما فى الحكم ، مراعين فى ذلك المصالح التى راعتها الشريعة فى تشريع الأحكام .

والدليل على ذلك ؛ ما كتبه الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه (ت : ٢٤هـ) إلى أبى موسى الأشعرى؛ حينما أسند إليه أمور القضاء فقال : «أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة ، فأفهم إذ أدلى إليك، فإنه لاينفع تكلم الحق لانفاذ له ، ولايمنعك قضاء قضيته راجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق ؛ فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل : الفهم الفهم فيما يختلج فى صدرك مما لم يبلغك من الكتاب والسنة ، اعرف الأمثال والأشباه ؛ ثم قس الأمور عندك ؛ فأعمد إلى أحبها ، وأشبهها بالحق فيما ترى[٨]. ومن أمثلة اجتهاد الصحابة :

أ- ما قضى به الإمام «علىٌ بن أبى طالب» كرم الله وجههُ (ت : ٤٠هـ) ، على شارب الخمر بجلده ثمانين جلده قياسًا على عقوبة القذف ؛ حيث قال الله تعالى : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة» [٩]؛ وعلل علىٌ كرم الله وجههُ ، هذا الحكم بقوله «... إنه إذا شرب سَكِرَ، وإذا سكر هَذىَ، وإذا هَذىَ افترى ، وحد المفترى ثمانون جلدة»[١٠].

ب- وما أفتى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى المعتدة التى تتزوج بغير مطلقها ، بأنها تحرم على الزوج الثانى؛ إن دخل بها حرمة مؤبدة ، وذلك معاملة لها بنقيض مقصودها. وزجراً على مخالفة أمر الله تعالى، ومحافظة على النسل أخذا بالمصالح المرسلة ، وخالفه الإمام علىٌ كرم الله وجهه ، وأفتى بأنها إذا انقضت عدتها من الأول تزوجت الآخر ، إن شاء تمسكا بالبراءة الأصلية [١١].

جـ- وما أفتى به سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه (ت :٣٥هـ) بإرث الزوجة من زوجها الذى طلقها فى مرض الموت ، ولو كان موته بعد انقضاء عدتها ، وذلك سداً لذريعة الأضرار بالزوجة ، وأفتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بإرثها إذا مات، وهى فى العدة ، فإذا انقضت عدتها فلا ميراث لها [١٢].

وقد سلك التابعون سبيل الصحابة ، ووجد هؤلاء مع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فتاوى الصحابة تؤنسهم فى اجتهادهم ، وكانوا أشبه بسلفهم فى فهم أسرار الشريعة ومقاصدها ، فلم يكونوا بحاجة إلى وضع قواعد يسيرون على ضوئها فى استنباط الأحكام الفقهية من مصادرها ؛ لأن المصادر عربية وهم عرب ، فلما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، واختلط العرب بالعجم، وفسدت الملكة اللسانية العربية، وكثر الاشتباه والاحتمال فى فهم النصوص الدينية، وكثرت الحوادث ، واحتدم الجدال بين أهل الحديث وأهل الرأى وتشعب المجتهدون إلى طرائق شتى[١٣] ؛ إلى أن برز علم أصول الفقه إلى الوجود على يد الإمام «محمد بن ادريس الشافعى» (ت : ٢٠٤هـ- ٨٢٠م) ؛ حيث وجد الثروة الفقهية التى آثرت عن الصحابة والتابعين وأئمة الفقه الذين سبقوه ووجد الجدل بين أصحاب الاتجاهات المختلفة ، فوجد المناظرات قائمة بين فقه المدينة وفقه العراق ، فخاض غمارها بعقله الأريب ؛ فكانت تلك المناقشات مع علمه بفقه المدينة الذى أخذه عن الإمام «مالك بن أنس» (ت : ١٧٩هـ) ، وفقه العراق الذى أخذه عن الإمام «محمد بن الحسن الشيبانى» (ت :١٨٩هـ) ، تلميذ الإمام أبى حنيفة النعمان » (ت : ١٥٠هـ) . وفقه مكة بنشأته وإقامته فيها ، هاديًا له إلى التفكير فى وضع موازين يتبين بها الخطأ من الصواب فى الاجتهاد فكانت تلك الموازين هى علم أصول الفقه»[١٤].

ولاغرابة فى أن يكون البحث فى فروع الفقه وتدوينها متقدمًا على تدوين علم أصول الفقه؛ لأنه إذا كان علم أصول الفقه موازين لضبط الاستنباط ، ومعرفة الخطأ من الصواب ، فهو علم ضابط ، والمادة هى الفقه؛ وكذلك الشأن فى كل العلوم الضابطة ، فالنحو متأخر عن النطق بالفصحى، والشعراء كانوا يقرضون شعرا موزونا مقفى قبل أن يضع «الخليل بن أحمد » (ت:١٧٥هـ) ضوابط العروض، والناس كانوا يتجادلون ويتحاورون ، ويفكرون قبل أن يضع أرسطو علم المنطق»[١٥].

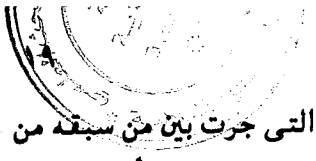

وإذا كان أرسطو، قد استطاع بمعاونة مجموعات المحاورات التى جرت بين من سبقه من الفلاسفة ، كسقراط وأفلاطون ومن قبلهما الفيثاغورية والسوفسطائية وغيرهم؛ أن يضع علم المنطق ليكون آلة بمراعاتها يستطيع الذهن أن يعتصم عن الخطأ فى التفكير ، فكذلك الشافعى، سلك فى علم الفقه الذى جمع ضوابطه مسلك الذى يجمع الأشتات من غير تحيز كما فعل أرسطو؛ ذلك أنه وجد الثروة الفقهية التى آثرت عن الصحابة والتابعين وأئمة الفقه الذين سبقوه ، ووجد المناظرات قائمة بين فقهاء المدينة وفقهاء العراق ؛ فكانت تلك المناقشات هادية له إلى التفكير فى وضع موازين يتبين بها الخطأ من الصواب فى الاجتهاد الفقهى؛ وهى مع ذلك خطوط يرسمها ، ومناهج ينهجها من يريد أن يجتهد من غير أن يقع فى خطأ فى تعرفه الأحكام الشرعية ، فكانت تلك الموازين هى أصول الفقه؛ فأصول الفقه كما فهمها الشافعى ، وكما هى فى حقيقتها بيان للمناهج التى يسلكها الفقيه ليكون استنباطه سليما وهو الميزان الذى يعرف به باطل الآراء الفقهية من صائبها ، فهو ميزان ومنهاج [١٦].

ولقد كان الشافعى جديراً ، بأن يكون أول من يدون ضوابط الاستنباط فقد أوتى علمًا دقيقًا باللسان العربى؛ حتى عُد فى صفوف الكبار من علماء اللغة، وأوتى علم الحديث ، فتخرج على أعظم رجاله وهو الإمام مالك ، وأحاط بكل مناهج الفقه فى عصره ، وكان حريصًا كل الحرص على أن يعرف أسباب الخلاف ووجهات نظر المختلفين .

بهذا وبعقل نافذ عميق توافرت له الآداة ، لأن يستخرج من المادة الفقهية التى تلقاها ، الموازين التى توزن بها آراء السابقين ، وتكون منهاجًا مرسومًا لاستنباط اللاحقين يراعونها حق رعايتها ، فيتقاربون ولايباعدون[١٧].

وينتهى النظر فى علم أصول الفقه على هذا الأساس الذى وضعه الشافعى، إلى أنه مناهج وموازين كما أشرنا ؛ تبين للمجتهد طريق الاستنباط الصحيح وهو يتطابق مع تعريف الأصوليين ؛ حيث يعرف الأصوليون أصول الفقه تعريفًا متقارب المعنى والألفاظ على اختلاف عصورهم ومذاهبهم ، وقد بدأ هذا التعريف يتشكل فى صيغته التى أضحت مأثورة فيما بعد منذ الإمام الغزالى؛ حيث قال فى المستصفى من علم الأصول : «أصول الفقه عبارة عن أدلة الأحكام الفقهية ووجوه دلالتها على الأحكام؛ من حيث الجملة لا من حيث التفصيل»[١٨].

وقد اقتفى أثره فى هذا التعريف الإمام «سيف الدين الآمدى» (ت : ٦٣١هـ) ؛ حيث ذهب إلى أن : «أصول الفقه ، هى أدلة الفقه وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية ، وكيفية حال المستدل بها من جهة الجملة ؛ لا من جهة التفصيل[١٩].